**المحاضرة الأولى: مدخل مصطلحي إلى علم أصول النحو:**

1. **مفهوم النحو:**

النحو لغة: القصد والطريق، ونحا ينحوه إذا قصده، أما في الاصطلاح فنجد في كتب النحو واالّلغة تعريفات مختلفة، فمن النحويين من يقصر مفهوم النحو على الإعراب فلا يكاد يتجاوزه، منهم: أبو القاسم الزجاجي الذي يقول: ثم إن النّحويين لمّا رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدلّ على المعاني وتبين عنها سموها إعرابا أي بيانا، ويسمى النحو إعرابا والإعراب نحو سماعا، لأن الغرض طلب علم واحد".

أما ابن جني فيعرّف النحو بأنه: " انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والتنبيه والتركيب وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم" واستنادا إلى هذا التعريف نستنتج ما يأتي:

* أن النحو بهذا المفهوم الشامل لا يقف عند حدود الإعراب والبناء، بل يتجاوز ذلك إلى التركيب والتصريف.
* جعل ابن جني ومن سار على نهجه النحو أداء وممارسة لغوية عن طريق محاكاة العرب في كلامها وطريقة بيانها عن مختلف أغراضها، فالنحو بذلك يشمل أيضا المستويات الصوتية والدّلالية.
* النحو وسيلة لاكتساب الملكة اللغوية العربية
* أن النحو هو علم يهتم بدراسة اللغة العربية في علاقتها بالمعاني المقصودة، فالنحو كما يقول كمال الدين علي بن مسعود في كتابه المستوفي في النحو هو:" صناعة علمية ينظر بها صاحبها في ألفاظ العرب من جهة ما تتألف بحسب استعمالهم، ليعرف النّسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى، فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى".
1. التعريف بعلم أصول النحو:

يفيد لفظ أصول معاني متعدّدة منها: أصل الشيء أوله، وأصل الشجرة جذرها وأسفلها، وأصل الأمر بدايته، وأول من استعمل مصطلح أصول النحو ابن السراج في كتابه ( الأصول في النحو) يقول: وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلّة التي إذا اطّردت وصل بها إلى كتابهم فقط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز".

والمتصفّح لهذا الكتاب يرى أنه لم يكن في علم أصول النحو بالمفهوم الذي وصل إلينا في عصرنا

وعلم أصول النحو هو علم ينظر في القواعد العامة والأصول الأولى التي قام عليها النحو العربي وقد ظهر هذا العلم في بداياته الأولى على يد ابن جني المتوفى سنة) 392 ه( في كتابه الخصائص ولعل ابن جني أوّل من ألّف في هذا الموضوع، وذلك في كتابه (الخصائص(، ولكنه لم يرتّب، ويبوّب مادته كما وردت عند أصحاب أصول النّحو المتأخرين عليه مثل ابن الأنباري )ت – 577 ه(، والسيوطي)ت - 911 ه(، والشاوي )ت- 1092 ه(، بل قدّم وأخّر في الأصول ويصرح ابن جني أنّه متأثر في المنهج الذي اتبعه في بسط هذا العلم بمنهج الفقهاء وعلم الكلام، فيقول: "لم نر أحدا من علماء البلدين، تعرض لعمل أصول النّحو،على مذهب أصول الكلام والفقه. فأمّا كتاب أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه إلا حرفا أو حرفين في أوله" ، كما يرى ابن جني أنّ علم أصول النحو " أشرف ما صنف في علم العرب، وأذهبه في وطريق القياس والنظر"... وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة : من خصائص الحكمة" ثمّ ما لبث الأمر أن توالت محاولات التأسيس والتأصيل على يد كل من ابن الأنباري في كتابه ) لمع الأدلة( وأما مؤلفه )الإغراب في جدل الإعراب ( فقد خصصه لدراسة العلل النحوية ومناقشتها.

يعرف ابن جني أصول النحو بقوله: أدلة النحو ثلاثة: السماع والإجماع والقياس. أمّا ابن الأنباري فيعرفه بقوله:"أصول النّحو، أدلة النّحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه، التي تنوعت عنها جملته وتفصيله. وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد والاطلاع على الدليل؛ فإنّ المخلد إلى التقليد،لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا ينفك في أكثر الأمر من عوارض الشك والارتياب ، فيذكر في كتابه ) لمع الأدلة( ثلاثة أصول للنحو:" أقسام أدلته ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال" فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع، وكأنه لم يره أصلا من أصول النحو و حجة يحتج بها في النحو، على رأي بعض علماء أصول النحو. أمّا جلال الدين السيوطي، فقد مهد لتعريف علم الأصول بتبيين منزلته وجدّته، وعلاقته بأصول الفقه، مبينا أهمية الكتاب الذي تضمّن هذا العلم الجديد بقوله:" هذا كتاب غريب الوضع، عجيب الصنع، لطيف المعنى، لم تسمح قريحة بمثاله، ولم ينسج ناسج على منواله، في علم لم أُسبق إلى ترتيبه، ولم أُتقدم إلى تهذيبه، وهو أصول النحو الذي هو بالنسبة إلى النحو، كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه" وينتهي السيوطي إلى التعريف بعلم أصول النّحو بأنّه:" علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل" ويعرف محمد عيد أصول النحو العربي، بأنّها" الأسس التي بني عليها هذا النّحو في مسائله وتطبيقاته، ووجهت عقول النحاة في آرائهم وخلافهم وجدلهم، وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمد الجسم بالدم و الحيوية" ونخلص بعد عرضنا للنّصوص التي حدّد فيها أصحابها موضوعات أنّ علم أصول النّحو العربي يبحث في في القواعد العامة أو أدلة النحو الإجمالية على حد تعبير السيوطي

**المحاضرة الثانية: موقف العلماء القدامى من المدونة السماعيّة.**

يقصد بالمدونة المسموعة السّماع الذي يعدّ الأصل الأوّل في أصول النّحو واللغة العربيّة. ويعرف السيوطي السماع بقوله :" هو ما ثبت في كلام العرب من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمانه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر" وعرفه الأنباري بقوله: "هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد الكثرة إلى حد القلة

**1 - الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة:**

اعتمد النحاة القرآن الكريم المصدر الأوّل في استخراج القواعد النحويّة للغة العربيّة وتثبيتها ، فاحتجوا بكل القراءات سواء المتواترة منها أو الآحاد أو الشاذة إذا لم تعارض هذه الأخيرة قياسا معروفا اعتمدوا ألفاظه وأجازوا الاحتجاج بكل ما ورد من قراءاته، ولا يعلم أن هناك خلاف بين متأخري قدامى النحاة في الاحتجاج بالقراءات الشاذة منه على الرغم من أنّ بعض متقدميهم كانوا يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية.كما يرى ذلك السيوطي.

وقد احتج النحاة بالقراءة رغم مخالفتها للقياس نحو ) استحوذ، يأبى( حيث ينص القياس على إعلال الواو ونقلها في استحوذ.

***يشترط علماء القراءات لصحة القراءات القرآنية شروطا ثلاثة:***

* صحة سندها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم بالتواتر.
* موافقتها لرسم مُصحف سيدنا عثمان رضي الله عنه .
* موافقتها وجها من وجوه العربيّة.

وتعرف القراءات الشاذة بأنّها تلك التي خالفت شرطا من الشروط الصّحة السابقة والتواتر شرط أساس في صحة القراءة، أجمع النحاة على الاحتجاج بالقراءات القرآنية جميعها باعتبارها دليلا نقليا على قياس القواعد النحوية واطرادها، وما خالف قواعدهم من قراءات حفظوه واقتصروا عليه في السماع. ولم يبنوا عليه قياسهم.

* وقف بعض النحاة القدامى من القراءات الشاذة موقف التوجيه، فإذا لم يجدوا لها تخريجا أو وجها في قواعدهم أوقفوها على السماع، ولم يقيسوا غيرها عليها منهم :الفراء، المازني، المبرد الأخفش الزمخشري، ورفض ابن حزم الاعتماد على القراآت القرآنية الشاذة لتأويل القرآن تأويلا يبعده عن مقاصده التي يظهرها النص القرآني، فيقول:" إنّ من النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكما لفظيا ويتخذه منهجا، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم فيأخذ في صرف الآية عن وجهها، وقد اعترض بعض النحاة على بعض القراءات لا من جانب فصاحتها أو صحتها لكن رأوا غيرها أفصح منها ،وكان الأخفش يفضل قراءة على قراءة أخرى لموافقتها للقواعد النحوية ومجاراتها للقياس.

**القراءات السبع المتواترة:**

 وزعت المصاحف العثمانية على أقاليم: مكة، المدينة، البصرة، والبحرين،) الشام ،وقيل اليمن( وقرأ كل فريق في هذه الأمصار بعربية قومه في جهة الأداء لا في زيادة الأحرف ونقصانها، ولا في وجوه اختلاف الإعراب دون مخالفة مصحف عثمان. وأشهر القراء الكوفيين: حمزة، الكسائي، عاصم( ومن البصريين: أبو عمرو بن العلاء. ومن الشاميين: ابن عامر، ومن المدينة: نافع ، ومن مكة: ابن كثير. ويصير عددهم عشرا بإضافة )يعقوب، وأبو جعفر، وخلف( فهي عشر قراءات متواترة وغيرها عدّ شاذا.

وقد كان سيبويه يحترم القراءات جميعها، فلم يخطئ قارئا ولم يرد قراءة بل كان يذكر قراءة ما ليس بها وجها من وجوه العربية.

1. **الاحتجاج بالحديث الشريف**:

يأتي الحديث الشريف في المرتبة الثانية بعد القران الكريم من حيث الفصاحة والبلاغة والبيان، وقد اختلف النحاة في الاحتجاج بالحديث الشريف في التقعيد ، وكانوا ثلاث طوائف:

* **الطائفة الأولى:** منعت الاحتجاج به ، ولم يؤثر عن النحاة الأوائل أنهم صرحوا بالمنع، ويمثل

هذا الاتجاه أبو حيان وشيخه ابن الضالع الذي أوّل من تنبه إلى عدم احتجاج النحاة بالحديث الشريف. وقد عاب أبو حيان على ابن مالك كثرة احتتجاجه بالحديث الذي غلبت روايته بالمعنى دون لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم.

* **الطائفة الثانية:** أجازت الاحتجاج بالحديث على رأسهم ابن خروف والسهيلي وابن مالك الذي

جعل القرآن في المرتبة الأولى فإن لم يجد فيه عدل إلى الحديث فإن لم يجد عدل إلى كلام العرب بل أحيانا يستشهد بكلام الصحابة )ض( وقد علق أبو حيان في شرح التسهيل على استشهاد ابن مالك بالحديث الشريف بقوله: قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره"

* **الطائفة الثالثة:** توسطت بين الحالتين المنع والأخذ بمذهب الشاطبي)ت - 790 ه(

والسيوطي)ت - 911 ه( وقسموا الحديث إلى قسمين:

1. الاهتمام بنقل معنى الحديث الشريف دون لفظه. وهذا لم يحتج به أهل اللسان.
2. الاهتمام بنقل لفظه لمقصود خاص. وذلك في نحو الأحاديث المقصود بها تبيان فصاحته أو الأمثال النبوية والأدعية." وأمّا كلامه صلى الله عليه وسلم، فيُستدلّ منه بما ثبتأنه قاله على اللفظ المروي وذلك نادر جدا يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا، فإنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى.
* ويذكر أن سيبويه احتج بخمسة أحاديث دون ذكر سندها.

وفسر العلماء قلة الاحتجاج بالحديث لكونه مرويا عن الرسول ص بالمعنى لا باللفظ وأكثر الرواة من الأعاجم، ويتحفظ النحاة على الاستشهاد بالحديث الشريف، ويكتفون بما صحت روايته لفظا عن الرسول ص كما الشأن في الأحاديث القصار وأحاديث التّعبد والدعاء.

1. **الاحتجاج بكلام العرب:**

يأتي في المرتبة الثالثة بعد الحديث الشريف المروي باللفظ. ويقصد بكلام العرب ما ثبت عن

العرب الفصحاء ممن يوثق بعربيتهم شعرا أو نثرا.

أجمع العلماء القدماء والمحدثون على حجيّة كلام العرب في اللغة والنحو، زمانا ومكانا، وذلك

بشروط معلومة، وتحديدا للبيئة الزمنية، وحدّد زمن الاحتجاج بكلام العرب فشمل عصر الجاهلية وزمن البعثة إلى منتصف القرن الثاني في الحواضر ومنتصف القرن الرابع في البوادي، وقسم العلماء الشعراء إلى أربع طبقات:

* الطبقة الأولى: طبقة الشعراء الجاهليين وهم الذين لم يدركوا الإسلام.
* الطبقة الثانية: طبقة الشعراء المخضرمين الذين عاشوا في الجاهلية والإسلام.
* الطبقة الثالثة: طبقة الشعراء الإسلاميين، الذين عاشوا عهد البعثة والعهد الأموي،

كالفرزدق، جرير، الأخطل.

* الطبقة الرابعة: طبقة الشعراء المحدثين المولدين : ومنهم بشار بن برد.

أجمع علماء اللغة على الاحتجاج بشعر الطبقتين الأوليين واختلفوا في الثالثة أما الرابعة فلا يستشهد بشعرها إلا على سبيل الاستئناس لا على سبيل البناء والتأسيس. وكان آخر شاعر يحتج بشعره على المعيار الأخير إبراهيم بن هرمة المتوفى 150 ه. استمر اللغويون في عملية تدوين كلام أهل البادية إلى منتصف القرن الرابع حتى فسدت الألسنة.

وقد وقع اختيار اللغويين على مجموعة القبائل الواقعة وسط الجزيرة العربية. وذلك وفق معيارين :

1. المعيار الأوّل: مدى توغل هذه القبائل في البداوة. -
2. المعيار الثاني: مدى الابتعاد عن الاختلاط بالأعاجم.

وأخذ اللغويون أكثر ما أخذوا اللغة عن قيس، تميم ،أسد، القبائل الأكثر أخذا من لغتها واعتمد عليها في الغريب والتصريف والإعراب.

وتلي هذه القبائل مرتبة في أخذ اللغة عنها،قبائل: هذيل ، وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن حضري قط، ولا من سائر القبائل العربية خاصة المتاخمة للأعاجم.

والملاحظ أنّ التحديد الزماني لمدونة المسموع تمّ على أساس القرب والبعد من زمن الفصاحة والصفاء السليقي، بينما تمّ تحديد مكان المدونة بالنسبة للقرب والبعد من البلاد الأجنبة.

وقد حرص البصريون على ضبط شروط المسموع، وقد فاقوا الكوفيين في ذلك ، ومن بين الروايات التي تتحدث عن عناية البصريين بجمع اللغة ما روي عن أبي عمرو بن العلاء أنه مكث أربعين سنة يجاور البدو ويسمع منهم مشافهة.يقول أبو المنهال:"أئمة البصرة في النحو وكلام العرب ثلاثة: أبو عمرو بن العلاء، وهو أوّل من وضع أبواب النّحو، ويونس بن حبيب، وأبوزيد الأنصاري وهو أوثق هؤلاء كلهم وأكثرهم سماعا عن فصحاء العرب"

وقد تحرى كثير من العلماء الدقة في قبول كلام العربي خاصة البصريون منهم فاشترطوا في الكلام المسموع سلامة اللغة وفصاحته واشترطوا في العالم و الرواية الصدق والضبط.

ولما كان المسموع الفصيح الذي دوّنه اللغويون لا يفي بغرض النحاة في تقعيد قواعدهم لجؤوا إلى القياس لحمل غير المسموع على المسموع، ومن ثم استنباط الأحكام النحوية وتعميمها.

**المحاضرة الثالثة: موقف العلماء المحدثين من المدونة اللغوية**

1. **موقف المحدثين من الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة:**

تباينت مواقف اللغويين المحدثين من المدونة السماعية، ويمكننا عرض أهم المواقف على

النّحو الآتي:

1. أنكر فريق من اللغويين المحدثين على النحاة القدامى إخضاع القراءات القرآنية لقواعدهم

تعصبا لمقاييسهم النظرية الموضوعة. ممّا نجم عن هذا التعصب إتلاف كم هائل من الشواهد التي كان بإمكانها أن تثري القواعد النحوية.

1. اتخذت مجموعة أخرى من اللغويين المحدثين موقفا وسطا ومعتدلا من القراءات القرآنية فهي ترى الاحتجاج بالقراءات القرآنية من لدن نحاة بصريين وكوفيين، قد ساهم بشكل كبير في إثراء المدونة النّحوية، بل وساهم أيضا في تفسير بعض الظواهر النّحوية.
2. فريق ثالث يرى أنّ القراءات القرآنيّة من أجلّ العلوم الإسلامية، لكونها الأقرب والأوثق صلة بالقرآن، ساهمت في التأصيل لمنهج النّ قل في العلوم اللغوية. ويمكن الاعتماد على علم القراءات في دراسة العربية الفصحى في العصر الحالي.
3. **إبراهيم السمرائي:** عاب إبراهيم السمرائي في كتابه التطور اللغوي على النحاة القدماء إعراضهم عن الاستفادة من القراءات في إثراء بحوثهم يقول:" نشأت علوم العربية للعناية بلغة القرآن إلا أنّ النحاة سرعان ما عزفوا عنها، ولم يفيدوا منها الفائدة اللازمة".
4. **محمد عيد**: يعتقد أنّ النحاة الأوائل أعرضوا عن الاستشهاد بالقرآن وقراءاته وفعلوا ذلك أيضا مع الحديث الشريف بسبب رهبتهم الدينية من القرآن والسنة. وقد أضاعوا ثروة عظيمة من النّصوص الموثوقة، وهي في اعتقاده رهبة مفتعلة ينبغي على المحدثين إزالتها وتصحيح سنتهم غير الحسنة.
5. حاول بعض المستشرقين من خلال هذه الانتقادات القديمة و الحديثة الطعن في القرآن الكريم فيزعم المستشرق( جولد تسهير )اعتمادا على رأي الزمخشري في قراءة ابن عامر ، أنّ القراءة موضوعة وأنّ سبب اختلاف القراءات يعود إلى عدم وجود حركات الإعراب ونقط الكلمات، والذي يدحض هذا الرأي هو أنّ وجود القراءات كان قبل حدوث عملية التدوين للمصاحف المتصلة السند بالصحابة التي سمعوها عن الرسول صلى الله عليه وسلم.
6. أما (فولرز ) فرفض تسمية لغة القرآن بالعربية، بل يقترح تسمية لها ) اللغة المكتوبة ( وما

سجله النّحاة من أمثلة كان مصنوعا في نظره، فالعربية في صدر الإسلام حسب هذا المستشرق

كانت تخلو من الإعراب ومن السمات التي تنسب إلى العربية الفصحى.

1. **موقف العلماء المحدثين من الاستشهاد بالحديث الشريف :**
2. **سعيد الأفغاني:** يرى أنّ الحديث يتقدم رتبة كلام العرب، فلم تعهد العرب كلاما أبلغ

وأفصح من الكلام النبوي، لكن النّحاة واللغويين انصرفت جهودهم إلى رواية الشعر على

حساب الحديث الشريف.

1. **تمام حسان:** رأى أن النحاة واللغويين انصرفوا عن الحديث رغم علمهم بحرص رواته عربا وعجما على ضبط نصوصه، وأنّ هناك الكثير من النّصوص الشعرية المعتمدة في الاحتجاج

مروية بالمعنى أيضا، ودليل ذلك تعدد رواية الشاهد الواحد.

1. **خديجة الحديثي**:

أثبتت احتجاج النّحاة القدامى بالحديث الشريف ولو بشكل محدود، وترد على من قالوا بأنّ النحاة لم يجتجوا به : " ومما يؤيد ما نذهب إليه أنّ ما ذكره ابن الضالع وأبو حيان من ترك أوائل النحاة الاحتجاج بالحديث وانصرافهم عنه قد ثبت بطلانه بعد أن رأينا الاحتجاج به وإن كان على قلة\_ موجودا منذ زمن أبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد –وتلاميذهما من بصريين وكوفيين ومن تابعهم من المتأخرين من نحاة بغداد وأهل الأندلس" .

1. **محمد عيد:** لقد أدى التّحرز الديني الذي كان سببا في انصراف النّحاة عن الاستشهاد بالقراءات، هو السبب أيضا في انصرافهم عن الاحتجاج بالحديث
2. **موقف العلماء المحدثين من الاحتجاج بكلام العرب:**
3. **محمد عيد: يرى محمد عيد أن:**
* الصنعة الذهنية طبعت على العمل الذي قام به النحاة الأوائل في روايتهم للمسموع فأخضعوه لقواعدهم النّظرية، لا إلى قواعد الاستعمال.
* الاهتمام المبالغ بمبدأ المشافهة أدى إلى انتشار ظاهرة الكذب والانتحال والتّحريف.
* ينكر على النحاة اعتمادهم على مستوى واحد من اللّغة المتمثّل في الفصحى، وأهملوا الكثير من صور استعمالها.
* أن المبادئ المعتمدة في استنباط القواعد النحوية من طرف النحاة القدامى تتنافى مع المنهج الوصفي الذي يفرض على الباحث مراعاة جميع مستويات الاستعمال اللّغوي، ولا يختار مستوى على حساب مستويات أخرى، وأن يصف الوقائع اللّغوية لا أن يفرض القواعد النّظرية، وينتهي محمد عيد إلى أن هؤلاء النّحاة نظروا إلى عهد الاستشهاد وفق مبدأ (التفضيل بالعصور لا بمادة اللغة من الكلام والأشعار).
1. **تمام حسان: مما يأخذه تمام حسان على النحاة الأوائل أنهم:**
* العرب لم يفصلوا بين مراحل تطوّر اللّغة في دراستهم للهجات القبائل العربيّة، فأخذوا شواهدهم من خمسة قرون كاملة.
* لم يعتمدوا معيار الفصاحة لوحده في دراستهم اللّغوية، بل أضافوا معيارا آخر هو القواعد النحوية (الخطأ والصواب)، استخرجوه من الكلام الفصيح.
* حفل النحاة بالشّعر على حساب النّثر، والشعر له لغته ويمثّل اللغة الأدبية، وهذا يعني أن النحاة اعتمدوا اللّغة العربية في استخراج قواعدهم، وبما ان النحو أنشئ لخدمة القرآن، والقرآن نص أنزل بالّلغة الأدبية وليس بلغة الخطاب العادية، واختيار النحاة لهذا المستوى اللغوي أعني لغة الشعر ساعدهم في توحيد منهجهم، لأن اللّغة الأدبيّة أقلّ تشعبا من لغة التخاطب، يقول: " لقد كان من السهل على النحاة سهولة نسبية أن يستخرجوا القواعد من اللّغة الأدبية، أما الكلام اليومي في البيت والسوق والمحادثة العابرة فما أشق ما تستخرج منه القواعد، حتى لو تم تسجيله بآلات التسجيل الحديثة، لأن هذا الكلام بعيد كل البعد عن الاطّراد والاستمرار، فقد تجد فيه الجملة الناقصة والجملة التي حذف بعضها والجملة التي عدل صاحبها عن إكمالها والجملة التي أغنت الإشارة والإيماءة أو التّقطيبات عن ذكرها...."
* **ج- مهدي المخزومي:**

يرى أن اعتماد النحاة القدامى على الشّعر في تقعيد القواعد أدى إلى اضطرابهم في بعض أحكامهم، وفتح باب الحمل على الضّرورة والخلاف بين البصريين و الكوفيين، فالاعتماد على تقعيد القواعد ووضع الأصول على الشّعر وحده، مما إلى اضطراب النحاة في بعض الأحكام، كما لم يحاولوا الفصل بين لغة الشّعر والنّثر في تقعيد القواعد، مع أن الاقتصار على الشعر وخده خطوة متعثّرة في إثبات أسلوب عربي، فللشّعر لغته الخاصة، وليس كل ما يجوز في الشعر جائز في النثر.

د- **إبراهيم أنيس:**

1. رفض إبراهيم أنيس تقييد النحاة القدامى للمدوّنة اللّغوية زمانا ومكانا، ووصف ذلك التقييد بالدّكتاتورية التي يرفضها العلم الحديث ومناهج البحث فيه، ومناهج العلم الحديث في نظره لا تفرّق بين الأجنبي عن اللغة وابن اللغة، ولا روابط فردية بين اللغة والجنس، فهي ملك لمن يتعلّمها.
2. طعن إبراهيم أنيس في عمل اللّغويين النحاة الأوائل وطريقة بنائهم للمدوّنة اللغوية المسموعة، فوصفهم بأنّهم أخطأوا تفسير ما سمعوا، ثم استنبطوا قواعدهم قبل إنهائهم لعملية الاستقراء، ويضيف إبراهيم أنيس خطأ آخرا إلى أخطاء النحاة والذي يتمثل حسبه في تعدّد المدونات المسموعة واختلافها شكلا ومضمونا مما أدى بهم إلى الخلط والارتباك في السماع والتقعيد والمبالغة في القياس.

ه- **عبد الرحمن الحاج صالح:**

تتلخص آراء عبد الرحمن الحاج صالح في:

* المدونة اللغوية للغة العربية أشهر مدونة في التاريخ البشري
* أهمية الملفوظ على المكتوب في الاحتجاج لدى النحاة الأوائل: حيث تعامل النحاة القدامى مع نصوص المدونة اللغوية بشكلها المنطوق والمكتوب وظل الجانب اللفظي هو الأهم عند هؤلاء العلماء خاصة ما تعلق بالقراءات.
* اعتماد النحويين المشافهة المباشرة في استنباط القواعد.
* التقيّد بزمن الفصاحة في السماع عن العرب الفصحاء
* اعتماد النحاة على النثر أكثر من اعتمادهم على الشعر، إذ ورد الكثير من الكلام المنثور المأخوذ من لغة التخاطب اليومي في شواهد الكتاب لسيبوبه.
* استقراء النحاة للمادة المسموعة كان تاما، وحجته في ذلك أن سيبويه استعمل الكثير من العبارات منها: الوجه الأكثر، لأن أكثرهم يقول، لا يتكلم بها العرب، لغة كثيرة في العرب جيدة......